



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الرابعة والأربعون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"
روما، إيطاليا، 9-13 أكتوبر/تشرين الأول 2017
الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية نسخة عام 2017



mt648

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

2017



بيان المحتويات

القسم 1: مقدمة ومعلومات أساسية.....	5
1-1 إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، ورؤيتها، والأدوار المنوطة بها.....	5
2-1 طبيعة الإطار الاستراتيجي العالمي وغرضه وعملية بلورته.....	6
3-1 التعريفات.....	9
القسم 2: الأسباب الجذرية للجوع، والدروس المستفادة، والتحديات المقبلة.....	10
1-2 الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية.....	10
2-2 التجارب السابقة والدروس المستفادة.....	12
3-2 التحديات الناشئة والتطلع إلى المستقبل.....	14
القسم 3: الأسس والأطر الشاملة.....	15
1-3 خطة التنمية المستدامة لعام 2030.....	15
2-3 الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن دعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.....	16
3-3 مبادئ روما الخمسة بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام.....	16
4-3 الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.....	17
5-3 المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية.....	17
6-3 إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة.....	17
7-3 الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال.....	18
8-3 إطار العمل الشامل المُحدَّث للأمم المتحدة.....	18
9-3 نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.....	19
10-3 اتفاق باريس خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.....	19
11-3 أطر ووثائق أخرى.....	20
القسم 4: توصيات للسياسات والبرامج وتوصيات أخرى.....	21
1-4 النهج المزدوج المسار.....	21
2-4 تعزيز الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية.....	21
3-4 الاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة.....	21
4-4 مواجهة التقلب المفرط في أسعار الأغذية.....	21
5-4 التصدي لقضايا المساواة بين الجنسين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية.....	22



6-4	زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي بطريقة مستدامة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية	22
7-4	التغذية	22
8-4	حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات	22
9-4	معالجة الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة	22
10-4	الحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية	22
11-4	الأمن الغذائي وتغير المناخ	23
12-4	الوقود البيولوجي والأمن الغذائي	23
13-4	الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق نظم الأغذية المستدامة	23
14-4	مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية	23
15-4	المياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية	23
16-4	التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية؟	23
<hr/>		
القسم 5: الاتحاد والتنظيم لمحاربة الجوع.....		
1-5	الإجراءات الأساسية على المستوى القطري	24
2-5	تحسين الدعم الإقليمي للتدابير الوطنية والمحلية	27
3-5	تحسين الدعم العالمي للتدابير الإقليمية والوطنية، والاستجابة للتحديات العالمية	28
4-5	لكي يحدث ذلك: ربط السياسات والبرامج بالموارد	32
5-5	الرصد والمتابعة	33
<hr/>		
القسم 6: المسائل التي قد تستوجب مزيداً من الاهتمام		



القسم 1: مقدمة ومعلومات أساسية

رغم الجهود المبذولة من جانب العديد من الجهات، لا يزال الجوع وسوء التغذية المستمران يمثلان القاسم المشترك للملايين من البشر. وقد أدت الأزمة الغذائية في الفترة 2007-2008، وما أعقبها من أزمة مالية واقتصادية في 2009، والتي استمرت في 2012، إلى استعراء الاهتمام البالغ للتحديات اليومية التي تواجهها ملايين الأسر في مختلف أنحاء العالم في محاولتها التغلب على الجوع والفقر، والبحث عن سبل معيشة مستقرة تكفل لها حياة عادلة وكرامة^١.

1-1 إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، ورؤيتها، والأدوار المنوطة بها

وفي مواجهة تصاعد معدلات الجوع وتجزؤ حوكمة الأمن الغذائي والتغذية، اتفقت الدول الأعضاء في لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) أثناء الدورة الرابعة والثلاثين في أكتوبر/تشرين الأول 2008 على الشروع في عملية إصلاح طموحة. وهذا الإصلاح الذي صادقت عليه جميع الدول الأعضاء في لجنة الأمن الغذائي عام 2009^٢، يعيد تحديد رؤية اللجنة والأدوار المنوطة بها، بهدف تشكيل "المنتدى الدولي والحكومي الدولي الشمولي الأول لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة ملتزمين من أجل العمل معاً بصورة منسقة لدعم العمليات القطرية بغية القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للإنسانية جمعاء".

وعضوية لجنة الأمن الغذائي مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أو الدول غير الأعضاء في المنظمة المدرجة في عداد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويشمل المشاركون فيها: ممثلين عن وكالات وأجهزة الأمم المتحدة ذات ولاية محدّدة في مجال الأمن الغذائي والتغذية؛ والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وشبكاتهما؛ ونظم البحوث الزراعية الدولية؛ والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية؛ وممثلين عن اتحادات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية الخاصة. ويتم اعتماد قرارات اللجنة على أساس توافق بين الدول الأعضاء التي تتمتع وحدها بحقوق التصويت.

^١ تمثل الهدف من إعداد تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، الذي نشر سنوياً من قبل المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بين عامي 1999 و2015، في رفع مستوى الوعي بقضايا الجوع في العالم ومناقشة الأسباب الكامنة وراء الجوع وسوء التغذية. ويصف تقرير عام 2011 الآثار المتباينة لأزمة الغذاء العالمية التي شهدتها الفترة 2007-2008 على مختلف البلدان، والتي كان الأشد فقراً الأكثر تأثراً بها. وفي حين أن بعض البلدان الكبرى تمكّنت من التعامل مع أسوأ الأزمات، عانى السكان في العديد من البلدان الصغيرة التي تعتمد على الاستيراد من زيادات كبيرة في الأسعار التي، حتى عندما تكون مؤقتة فحسب، يمكن أن يكون لها تأثيرات دائمة على قدرتهم على كسب عيشهم في المستقبل وقدرتهم على الإفلات من الفقر. واعتباراً من عام 2017، يتم تقديم رصد متكامل للتقدم المحرز في تحقيق مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وغيرها من المقاصد ذات الصلة، من خلال تقارير سنوية عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، تنشر بالاشتراك مع المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونسيف والبنك الدولي.

^٢ وثيقة إصلاح اللجنة: http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs0910/ReformDoc/CFS_2009_2_Rev_2_A_K7197.pdf



وتتمثل رؤية اللجنة بعد عملية الإصلاح في "السعي إلى بناء عالم متحرّر من الجوع تقوم فيه البلدان بتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال المطّرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني"ⁱⁱⁱ وقد تمّ تعريف الأدوار الرئيسية المنوطة باللجنة، والمقرّر تنفيذها بصورة تدريجية، بتوفير منبر للتشجيع على تنسيق أفضل على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني؛ وتعزيز التقارب بين السياسات؛ وتيسير الدعم وتقديم المشورة إلى البلدان والأقاليم؛ وتعزيز المساءلة وتقاسم الممارسات الفضلى على مختلف الأصعدة^{iv}.

وتدعم المناقشات وعملية اتخاذ القرارات في لجنة الأمن الغذائي خبرةً منظمة من خلال إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى بحيث تكون قرارات اللجنة وتوصياتها مبنية على أدلة متينة وعلى أحدث المعارف. وأنشأ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة لجنة الأمن الغذائي العالمي كلجنة تستضيفها المنظمة، مع أمانة مشتركة تتألف من المنظمة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي.

وقد دعت الجهات الفاعلة غير الحكومية إلى تنظيم نفسها بصورة مستقلة من أجل تسهيل تفاعلها وعملها مع اللجنة، وهذا ما أدّى إلى إنشاء آلية المجتمع المدني، وآلية القطاع الخاص. وفي الوقت ذاته، تجري بلدان، ومنظمات إقليمية، وآليات عديدة مناقشات نشطة بشأن سبل تعميق التزامها وارتباطها بمبادرات اللجنة ومداولاتها.

2-1 طبيعة الإطار الاستراتيجي العالمي وغرضه وعملية بلورته

إن الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية وثيقة واحدة حية، تصادق عليها سنوياً الجلسة العامة للجنة. ويتمثل غرضها في تحسين التنسيق، وتوجيه العمل المنسق الذي تقوم به مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وسيتمّسم الإطار الاستراتيجي العالمي بالمرونة بحيث يتكيف مع الأولويات المتغيرة. وتتمثل القيمة المضافة الرئيسية للإطار الاستراتيجي العالمي في إتاحة إطار شامل ووثيقة مرجعية مفردة تتضمن توجيهات عملية حول التوصيات الأساسية بشأن الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، والتي تمت المصادقة عليها من خلال الملكية الواسعة، والمشاركة والمشاورات بشأنها التي أتاحتها اللجنة.

والإطار الاستراتيجي العالمي صك غير ملزم قانوناً. وهو يوفر خطوطاً توجيهية وتوصيات لتحفيز العمل المنسق على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية من جانب طائفة كاملة من أصحاب المصلحة، مع التأكيد في نفس الوقت على المسؤولية الأولية التي تقع على كاهل الحكومات، والدور المركزي للملكية القطرية لبرامج مكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

ⁱⁱⁱ الفقرة 4 من وثيقة إصلاح اللجنة.

^{iv} للاطلاع على توضيح وافٍ لهذه الأدوار، يرجى الرجوع إلى الفقرتين 5 و6 من وثيقة إصلاح اللجنة.



ويشدد الإطار الاستراتيجي العالمي على اتساق السياسات، وهو موجه إلى صانعي القرارات وواضعي السياسات المسؤولين عن مجالات السياسات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الأمن الغذائي والتغذية، مثل التجارة والصحة والموارد الطبيعية والسياسات الاقتصادية والاستثمارية. وينبغي تفسير وتطبيق هذه الخطوط التوجيهية والتوصيات بما يتفق مع السياسات والنظم القانونية، والمؤسسات الوطنية. كما يعتبر الإطار الاستراتيجي العالمي أداة مهمة لتزويد التدابير التي يتخذها صانعو السياسات والقرارات، والشركاء في الموارد، ووكالات التنمية والوكالات الإنسانية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات المالية، ومؤسسات البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين العاملين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية، والإقليمية والقطرية.

ويؤخذ الإطار الاستراتيجي العالمي التوصيات ذات الصلة التي تم اعتمادها في الجلسة العامة للجنة، ويأخذ في الاعتبار أطراً، وخطوطاً توجيهية، وعمليات تنسيق أخرى قائمة على جميع المستويات؛ والخبرات والجهد على الصعيد القطري؛ والممارسات الفضلى، والدروس المستفادة، والمعارف المبنية على إثباتات. وهو يهدف إلى أن يعكس - على نحو غير شامل - حالة التوافق القائمة بين الحكومات، مع تدخلات من جانب الطائفة الكاملة من أصحاب المصلحة في اللجنة، بما في ذلك الشركاء في الموارد، والمنظمات الدولية، والأوساط الأكاديمية، ومصارف التنمية، والمؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويخضع الإطار الاستراتيجي العالمي، بصفته صكاً ديناميكياً، للتحديث كل سنة لإدراج القرارات والتوصيات التي تعتمد عليها الجلسة العامة للجنة، حسب الاقتضاء.

وتماشياً مع الولاية الممنوحة للجلسة العامة للجنة، فإن الإطار الاستراتيجي العالمي يستفيد من عدد من الأطر السابقة لغرض استكمالها وضمان الاتساق فيما بينها. وهو يستفيد بصفة خاصة من خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وإعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي^v، والإعلان الختامي للقمة العالمية للأمن الغذائي 2009^{vi}، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني^{vii} والخطوط التوجيهية الطوعية للحكومة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني^{viii}، والمبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية^{ix}، وإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة^x، ونتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

<http://www.fao.org/docrep/003/W3613A/W3613A00.HTM> v

<ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/Meeting/018/k6050a.pdf> vi

http://www.fao.org/righttofood/publi_01_en.htm vii

<http://www.fao.org/3/a-y7937a.pdf> viii

<http://www.fao.org/3/a-au866a.pdf> ix

<http://www.fao.org/3/a-bc852a.pdf> x



وتشمل الوثائق الأخرى التي أسهمت في إعداد الإطار الاستراتيجي العالمي ما يلي، دون أن تقتصر عليه: إطار الأمم المتحدة للعمل الشامل المحدث^{xi}، وبيان لاكويلا المشترك لمجموعة الثمانية (G-8) بشأن الأمن الغذائي العالمي^{xii}، والتقييم الدولي للمعرفة والعلم والتكنولوجيا في المجال الزراعي من أجل التنمية^{xiii}، واستراتيجية مبادرة تعزيز التغذية للفترة 2016-2020: من الإلهام إلى التأثير^{xiv} والإعلان الختامي للمؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية^{xv}. وبالإضافة إلى الأطر العالمية، فقد أسهم عدد من الأطر الإقليمية مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا^{xvi} أيضاً في إعداد الإطار الاستراتيجي العالمي.

^{xi} <http://www.un.org/ga/president/62/letters/cfa160708.pdf>

^{xii} إعلان لاكويلا المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي لعام 2009. انظر:

http://www.g8italia2009.it/static/G8_Allegato/LAquila_Joint_Statement_on_Global_Food_Security%5B1%5D.0.pdf

^{xiii} ينص القسم الخاص بالمعلومات الأساسية في موجز صناع السياسات التابع للتقييم الدولي للمعرفة والعلم والتكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية على أن يتناول التقييم القضايا الحاسمة المتعلقة بصياغة السياسات ويقدم معلومات مستندة إلى العلوم والأدلة لصانعي القرار الذين يتولون تقييم وجهات النظر المتضاربة بشأن قضايا خلافية من قبيل العواقب البيئية للزيادات الإنتاجية، وآثار المحاصيل المهجنة على صحة الإنسان وعلى البيئة، وعواقب تنمية الطاقة الحيوية بالنسبة للبيئة وتوافر الأغذية وأسعارها على الأمد الطويل، وكذلك تداعيات تغير المناخ على الإنتاج الزراعي. وينص هذا القسم كذلك على أن التقييم الدولي للمعرفة والعلم والتكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية لا ينحاز إلى سياسات أو ممارسات بعينها، وإنما يجري تقييماً للقضايا الرئيسية التي تواجه المعرفة الزراعية والعلم والتكنولوجيا، ويشير إلى طائفة من خيارات العمل التي تفي بأهداف التنمية والاستدامة. والتقييم الدولي وثيق الصلة بالسياسات، ولكنه لا يقترح سياسات.

^{xiv} <http://www.scalingupnutrition.org/>

أطلقت حركة تعزيز التغذية في سبتمبر/أيلول 2010 لتشجيع على زيادة الالتزام السياسي بالإسراع في الحد من الجوع ونقص التغذية في العالم في سياق الحق في الأمن الغذائي الكافي للجميع. وتحظى البلدان الأعضاء بدعم مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المحليين من شتى القطاعات ومن شبكات عالمية من المانحين والمجتمع المدني وشركات الأعمال وأجهزة البحوث ومنظومة الأمم المتحدة. وتعتمد الحكومات وشركاؤها في هذه الحركة إلى زيادة الموارد المخصصة للتغذية وإلى الموازنة بين الدعم المالي والتقني الذي تقدمه وبين أولوياتها الوطنية. وهي تساعد البلدان في تنفيذ برامجها الغذائية الخاصة واستراتيجياتها الإنمائية المراعية للبعد التغذوي. كما أنها تعمل مع البلدان المعنية بحركة تحسين مستوى التغذية ضمن نهج حكومي جامع يسعى إلى ضمان تحسين النتائج الغذائية في قطاعات مختلفة كالزراعة والصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم والبيئة. وتعمل الأطراف المشاركة في هذه الحركة يداً بيد للحد من التشتت على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ولتحفيز الاتساق والمواءمة في سياسات الأمن الغذائي والتغذية وتقديم الدعم اللازم لتحقيق النتائج المنشودة.

^{xv} <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/011/j8160a.pdf>

^{xvi} <http://www.fao.org/docrep/005/Y6831E/y6831e00.htm>



الأمن الغذائي

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. وتتمثل الركائز الأربع للأمن الغذائي في: توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها. والبعد التغذوي جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي ومن عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي^{xviii}.

الحق في الحصول على غذاء كاف

أقرت الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^{xix} لعام 1966: "... بحق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء (...). وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية" (الفقرة 1 من المادة 11)، وكذلك "بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع" (الفقرة 2 من المادة 11).

وقد أعطت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^{xx} تعريفاً للحق في غذاء كافٍ على النحو التالي:

"يتحقق الحق في غذاء كافٍ عندما يتمكن كل رجل وامرأة وطفل، بمفردهم أو مع آخرين، من الحصول المادي والاقتصادي في جميع الأوقات على غذاء كافٍ أو على وسائل شرائه. وفحوى الحق في الغذاء الكافي يقتضي (...). توافر الأغذية كمّاً ونوعاً بدرجة تكفي لتلبية الحاجات التغذوية للأفراد، على أن تكون خالية من المواد الضارة، ومقبولة من الناحية الثقافية، وإمكانية الحصول على تلك الأغذية بطرق مستدامة لا تتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى (...). وتشمل إمكانية الحصول عليه الإمكانية الاقتصادية والمادية على السواء."

^{xvii} لأغراض هذه الوثيقة، يتمثل الهدف من الإشارة إلى صغار منتجي الأغذية أو صغار المزارعين في شمل صغار المزارعين، وصائدي السمك الحرفيين، والرعاة، والشعوب الأصلية، والمعدمين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب (الفقرة 11(2) من وثيقة إصلاح الأمن الغذائي العالمي CFS: 2009/2 Rev.2^{xviii} حسب التعريف الوارد في الوثيقة إصلاح اللجنة:

http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs0910/ReformDoc/CFS_2009_2_Rev_2_A_K7197.pdf
<http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>^{xix}

تلتزم الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باحترام وتشجيع وحماية الحق في الغذاء الكافي واتخاذ الخطوات الملائمة لإعماله على نحو كامل ومطرد. ويشمل ذلك احترام السبل الحالية للحصول على الغذاء الكافي وذلك عن طريق الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تسفر عن إعاقه هذا الحصول، وحماية حق كل فرد في الغذاء الكافي عن طريق اتخاذ الخطوات لمنع المشروعات والأشخاص من حرمان الأفراد من حصولهم على الغذاء الكافي. وينص العهد الدولي على أن البلدان ينبغي لها أن تشجع السياسات، وأن تسهم في التحقيق المطرد لحق الشعوب في الحصول على الغذاء الكافي عن طريق المسارعة بالمشاركة الفعالة في الأنشطة الرامية إلى تعزيز حصول الأشخاص على - والاستفادة من - الموارد والوسائل التي تكفل لهم سبل معيشتهم، بما في ذلك الأمن الغذائي. وينبغي للبلدان أيضاً، بقدر ما تسمح به مواردها، إقامة شبكات أمان أو أوجه مساعدة أخرى والحفاظ عليها، لحماية أولئك غير القادرين على توفير الغذاء لأنفسهم.

^{xx} الوثيقة E/C.12/1999/5 - تعليقات عامة 12، ص 6، 8، و 13.

<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CESCR/Pages/CESCRIndex.aspx>



القسم 2: الأسباب الجذرية للجوع، والدروس المستفادة، والتحديات المقبلة

1-2 الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية

من الضروري فهم الأسباب الهيكلية والأساسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من أجل تحديد ووضع أولويات التدابير اللازمة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والحق في غذاء كاف لجميع الناس. وترد أدناه قائمة دلالية، وغير شاملة، للعوامل التي قد تساهم في الجوع وسوء التغذية والتي تم جمعها من مجموعة واسعة من المصادر^{xxi}:

(أ) الحوكمة

- (1) غياب هيكليات الحوكمة الملائمة لضمان الاستقرار المؤسسي، والشفافية، والمساءلة، وحكم القانون، وعدم التمييز، ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات فاعلة ويدعم الحصول على الأغذية والوصول إلى مستويات معيشة أعلى؛
- (2) الحروب، والنزاعات، وغياب الأمن وهي عوامل تؤدي دوراً رئيسياً في تعميق الجوع وانعدام الأمن الغذائي؛ وفي الدول الهشة، تعمل النزاعات، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف المؤسسات على تفاقم انعدام الأمن الغذائي؛
- (3) عدم وجود التزام سياسي رفيع المستوى على نحو ملائم، وعدم ترتيب أولويات مكافحة الجوع وسوء التغذية على نحو ملائم، بما في ذلك الفشل في تنفيذ التعهدات والالتزامات السابقة، ومساءلة غير كافية؛
- (4) اتساق غير ملائم في مجال وضع السياسات وترتيب الأولويات في السياسات، والخطط، والبرامج، والتمويل لمواجهة الجوع، وسوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي، مع التركيز بصورة خاصة على السكان الأضعف والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛
- (5) خدمات حكومية غير ملائمة في المناطق الريفية، ومشاركة غير كافية من جانب ممثلي المجتمعات المحلية في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر على سبل المعيشة فيها؛
- (6) تجزؤ التعاون والتمويل، وتشتت المساعدة في عدد كبير من المشاريع التي تفتقر إلى الحجم لتؤثر بشكل ملحوظ، وتثقل تكاليف الإدارة المرتفعة.

(ب) المسائل الاقتصادية وقضايا الإنتاج

- (1) الفقر وعدم إمكانية الوصول إلى الغذاء، غالباً نتيجة ارتفاع البطالة والافتقار إلى العمل اللائق؛ وغياب نظم الحماية الاجتماعية؛ والتوزيع غير المنصف للموارد الإنتاجية كالأرض، والمياه، والائتمان، والمعرفة؛ والقوة الشرائية غير الكافية لدى العمال ذوي الأجور المنخفضة وفقراء الريف والحضر؛ وانخفاض إنتاجية الموارد؛
- (2) نمو غير كاف في الإنتاج الزراعي؛

^{xxi} تم تجميع هذه القائمة، والقائمة التالية في القسم 2، من طائفة واسعة من المصادر من بينها تدخلات من أصحاب المصلحة أثناء المشاورة العالمية التي جرت مباشرة على الإنترنت ومناقشات المؤتمر الإقليمي.



- (3) إن عدم وجود نظام تجاري متعدّد الأطراف منفتح، وغير تمييزي، ومنصف، وخالي من الممارسات المخالفة، وشفاف يشجّع الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية، قد يساهم في انعدام الأمن الغذائي في العالم؛
- (4) انعدام الأمن المستمر لحيازة الأراضي والحصول على الأراضي، والمياه، وغيرها من الموارد الطبيعية، خاصة بالنسبة للنساء المزارعات؛
- (5) عدم كفاية الاستثمارات الدولية والوطنية في القطاع الزراعي والبنية التحتية الريفية، لا سيما بالنسبة لصغار منتجي الأغذية؛
- (6) عدم كفاية فرص وصول المنتجين إلى التكنولوجيات، والمدخلات، والمؤسسات ذات الصلة؛
- (7) عدم كفاية التركيز على الإنتاج الحيواني في النظم الزراعية؛
- (8) عدم وجود بنية تحتية ملائمة لتقليص خسائر ما بعد الحصاد، وتوفير النفاذ إلى الأسواق؛
- (9) مستويات عالية من هدر الأغذية؛
- (10) غياب المساعدة الفنية الشاملة الموجهة إلى منتجي الأغذية.

(ج) المسائل الديموغرافية والاجتماعية

- (1) عدم إيلاء اهتمام كافٍ إلى دور المرأة ومساهمتها، ونقاط ضعفها الخاصة في ما يتعلق بسوء التغذية، ومختلف أشكال التمييز القانوني والثقافي التي تعاني منها؛ وهي تشمل أوجه الضعف التغذوي للنساء والأطفال، والتي قلّما تُعالج بصورة ملائمة؛
- (2) التغيرات الديموغرافية: النمو السكاني، والتوسع العمراني، والهجرة من الريف إلى الحضر، والعمالة الريفية، وغياب الفرص لتنويع سبل المعيشة؛ وتزايد عدم التكافؤ بين فئات السكان داخل البلدان؛
- (3) الافتقار إلى نظم حماية اجتماعية فعالة، بما في ذلك شبكات الأمان؛
- (4) التهميش والتمييز ضد الفئات الضعيفة مثل السكان الأصليين، والمشرّدين داخلياً أو اللاجئين، والاستبعاد الاجتماعي والثقافي الذي يتعرّض له معظم ضحايا انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- (5) المحدّدات الاجتماعية لسوء التغذية، بما في ذلك الحصول على المياه الآمنة والتصحاح، ورعاية الأم والطفل، والرعاية الصحية الجيدة؛
- (6) الوقاية من الآفات والأمراض المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي والتغذوي وعلاجها: الاستهلاك غير المناسب والاستهلاك المفرط للأغذية الذي غالباً ما يصاحبه غياب المغذيات الدقيقة الأساسية، يمكن أن يسبب مشاكل خطيرة للصحة، بما في ذلك سوء التغذية والبدانة؛
- (7) انخفاض مستويات التعليم والإلمام بالكتابة والقراءة وتأثيره على سوء التغذية، بما في ذلك طريقة التغذية الضارة/الممارسات السلوكية؛
- (8) عدم كفاية الدعم المكرّس لحماية الممارسات الفضلى المتصلة بتغذية الرضّع والطفولة المبكرة.



(د) المناخ/البيئة

- (1) إن عدم التأهب على نحو ملائم لمواجهة الكوارث والاستجابة إليها هو عامل يساهم في الجوع، ما يؤثر على جميع أبعاد الأمن الغذائي. ويتعرض أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وكثير منهم يعيشون في مناطق مهمشة، للأخطار الطبيعية بصورة غير متناسبة، وهم الأقل قدرة على مواجهة آثارها؛
- (2) تدهور النظم الإيكولوجية واستنفاد الموارد الطبيعية، وبخاصة التنوع البيولوجي؛
- (3) آثار تغير المناخ على الزراعة، بما في ذلك تدهور الأراضي، وتزايد عدم اليقين بشأن غلات المحاصيل، واشتداد الفيضانات وحالات الجفاف؛ وتأثيراته أيضاً على الفئات السكانية الأضعف؛
- (4) استخدام الموارد الطبيعية على نحو غير مستدام؛
- (5) عدم إيلاء انتباه كافٍ إلى إدارة مصائد الأسماك المستدامة، وإدارة الغابات وصونها، كعامل للحفاظ على مساهمتها في الأمن الغذائي.

2-2 التجارب السابقة والدروس المستفادة

يتضح من النتائج التي تحققت على مدى عدة عقود أن انتشار قصور التغذية وعدد الأشخاص الذين يعانون منها قد تدينا. فقد انخفض انتشار قصور التغذية على الصعيد العالمي من 18.6 في المائة في الفترة 1990-1992 إلى 10.9 في المائة في الفترة 2014-2016 فيما تدنى في البلدان النامية من 23.3 في المائة إلى 12.9 في المائة خلال الفترة نفسها، وهذا يعني أن الأقاليم النامية ككل قد حققت تقريباً الغاية 1- جيم المتعلقة بالجوع من غايات الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية.

إلا أنّ معدل خفض عدد الذين يعانون من قصور التغذية أقل من معدل انتشار قصور التغذية. فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من قصور التغذية في البلدان النامية قد تراجع من 990.7 مليون شخص في الفترة 1990-1992 إلى 779.9 ملايين شخص في الفترة 2014-2016 وهذا معدل بعيد عن الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية والمتمثل في خفض العدد إلى 515 مليون شخص بحلول عام 2015^{xxii}. وهذا يُبرز الحاجة إلى تركيز أكثر فاعلية من جانب كافة الأطراف الفاعلة على التحديات الأكثر إلحاحاً؛ وهي عملية قد صُمم الإطار الاستراتيجي العالمي لدعمها. ويحتاج جميع أصحاب المصلحة إلى الاستعانة بالدروس المستفادة، واستخلاص العبر العميقة التي يمكن وضعها في الاعتبار عند وضع استراتيجيات أكثر فاعلية للأمن الغذائي والتغذية. وتشمل هذه الدروس ما يلي، من دون أن تقتصر عليه:

xxii الأعداد والنسب المئوية للأشخاص الذين يعانون من قصور التغذية بناء على المنهجية المنقحة لحساب قصور التغذية التي نشرت في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015:

1992-1990	2002-2000	2007-2005	2010-2012	2014-2016
1010.6	929.6	942.3	820.7	794.6
18.6%	14.9%	14.3%	11.8%	10.9%
20.0	21.2	15.4	15.7	14.7
<5%	<5%	<5%	<5%	<5%
990.7	908.4	926.9	805.0	779.9
23.3%	18.2%	17.3%	14.1%	12.9%
العالم				
الأقاليم المتقدمة				
الأقاليم النامية				

المصدر: تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015.



- (أ) يجب أن تكون البرامج الإنمائية مملوكة للبلد وخاضعة لتوجيهه؛
- (ب) النظم الفعالة للحكومة ضرورية على المستوى القطري، على أن يشارك فيها أصحاب المصلحة على جميع المستويات، وأن تضمّ مؤسسات وهيكلية، وعمليات لاتخاذ القرارات تكون فعالة، ومسؤولة، وشفافة لضمان السلام وحكم القانون، وهي عناصر أساسية في بيئة مؤاتية للأعمال؛
- (ج) يجب تأكيد مشاركة النساء كعناصر فاعلة رئيسية في الزراعة، نظرا لمساهمتها المحتملة في إنتاج الأغذية التي تستهلكها البلدان النامية، مع الإنهاء في نفس الوقت للتمييز الذي يعاني منه مجرمان من الحصول على الأصول الإنتاجية وعلى المعرفة عن طريق خدمات الإرشاد الزراعي، والخدمات المالية التي تسفر عن انخفاض الإنتاجية وتوسيع نطاق الفقر؛
- (د) ضرورة الحؤول دون انتقال الجوع وسوء التغذية من جيل إلى جيل، بما في ذلك من خلال التعليم وتشجيع تعلّم القراءة والكتابة في صفوف النساء والفتيات؛
- (هـ) ضرورة تكثيف مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، على المستويات الوطنية، والإقليمية، والعالمية؛
- (و) ضرورة تقليص المستويات العالية من خسائر ما بعد الحصاد وهدر الأغذية من خلال الاستثمار في تحسين البنية التحتية الريفية، بما فيها الاتصالات، والنقل، والتخزين، وكفاية الطاقة، وإعادة تدوير النفايات على امتداد سلسلة القيمة؛ وتقليص هدر الأغذية من جانب المستهلك؛
- (ز) إن جودة الأغذية المستهلكة، وسلامتها، وتنوّعها هي عناصر مهمة، وكذلك محتواها من السعرات الحرارية؛
- (ح) إن ضمان حصول الفقراء والفئات الضعيفة على الغذاء في كل الأوقات أمر يحتاج إلى برامج حماية اجتماعية موجهة وجيدة الصياغة، وإلى شبكات أمان.
- (ط) ضرورة إشراك المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية بصورة وثيقة في تصميم وتخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع بما في ذلك برامج البحوث؛
- (ي) ضرورة الإقرار بأهمية زيادة الاستثمارات المسؤولة من جانب القطاع الخاص في الزراعة كنشاط اقتصادي، وبخاصة دور صغار منتجي الأغذية كمستثمرين، وتعزيزها؛
- (ك) من أجل عكس التراجع في نمو الإنتاجية الزراعية، وفي الوقت نفسه تفادي الانعكاسات السلبية على الاستدامة البيئية، ثمة ضرورة لتطوير التكنولوجيا ونقلها؛ وللبحوث والتطوير في القطاعين العام والخاص؛ والخدمات الإرشاد؛
- (ل) أثبتت الإدارة السليمة للنظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية وكذلك الممارسات الزراعية الإيكولوجية أنها مهمة في تحسين الاستدامة الزراعية، وزيادة دخول منتجي الأغذية، وصمودهم في مواجهة تغير المناخ^{xxiii}؛
- (م) أهمية المعارف المحلية في الترويج للأمن الغذائي، وبخاصة أن الأخير يتأثر بالقدرة على إدارة الأصول الطبيعية والتنوع البيولوجي ويتكيف مع التأثيرات المحلية لتغير المناخ.

xxiii مثال. اقتصاديات حفظ الزراعة، منظمة الأغذية والزراعة، 2001.



3-2 التحديات الناشئة والتطلع إلى المستقبل

من خلال التطلع إلى المستقبل، سيكون من الضروري مواجهة عدد من التحديات الناشئة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. وتشمل هذه التحديات بصورة خاصة:

- (أ) تلبية الحاجات الغذائية والتغذوية لدى سكان الحضر والريف الذين تتزايد أعدادهم، ولديهم أفضليات غذائية متغيرة؛
- (ب) زيادة الإنتاج الزراعي المستدام والإنتاجية؛
- (ج) تعزيز القدرة على مواجهة تغيّر المناخ؛
- (د) إيجاد حلول مستدامة للتنافس المتنامي على الموارد الطبيعية.



القسم 3: الأسس والأطر الشاملة

يقدم عدد من الأطر الشاملة مبادئ واستراتيجيات رئيسية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وهي تشمل خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وإعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي^{xxiv}، والإعلان الختامي للقمة العالمية للأمن الغذائي 2009^{xxv}، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، والخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، والمبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، وإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، وكذلك إطار العمل الشامل التابع للأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي أقر الحق الإنساني في غذاء كافٍ، وجميع القوانين الدولية السارية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية وحقوق الإنسان. وتتمتع أطر العمل التالية بأهمية خاصة لاتصالها بصفة خاصة بالأمن الغذائي والتغذية:

1-3 خطة التنمية المستدامة لعام 2030

في سبتمبر/أيلول 2015، اعتمد 193 بلدا خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ملتزمة بذلك بنقل العالم إلى مسار مستدام وقادر على الصمود، لن يترك فيها أي أحد خلف الركب. وخطة التنمية لعام 2030 تتسم بطابع عالمي، وتنطبق على جميع البلدان عند كل مستويات التنمية، وتسعى إلى الاستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية واستكمال ما لم تحققه. وهي تلزم كل البلدان وأصحاب المصلحة بالتركيز على "الناس"، "والكوكب"، "والازدهار"، "والسلام"، "والشراكة" وبتحقيق أهدافها السبعة عشرة (17) ومقاصدها المائة والتسعة والستين (169)، المتكاملة وغير القابلة للتجزئة والتي توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتسعى الأهداف والمقاصد إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع، والعديد منها يتعلق بقضايا تمت مناقشتها في لجنة الأمن الغذائي، خاصة الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة". وخطة عام 2030 هي خطة تأخذ بزمامها البلدان، ولكن النجاح في تنفيذها سيتوقف على قدرة البلدان على حشد دعم جميع أصحاب المصلحة نحو الأهداف ووسائل تنفيذها. وفي هذا الصدد، تقرر خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بالمساهمة المهمة لقرارات لجنة الأمن الغذائي وتوصياتها في تعزيز الجهود الهادفة إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية. كما تؤكد خطة عام 2030 مجددا وبشكل صريح على الدور الهام والطابع الشامل للجنة الأمن الغذائي العالمي التي قررت وضع النهوض بخطة عام 2030 في محور عملها إضافة إلى الإسهام، ضمن إطار الولاية الملقاة على عاتقها، في عملية المتابعة المواضيعية والإطار الاستعراضي لخطة عام 2030.

^{xxiv} <http://www.fao.org/docrep/003/W3613A/W3613A00.HTM>
^{xxv} <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/Meeting/018/k6050a.pdf>



3-2 الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن دعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني

توفر الخطوط التوجيهية الطوعية إطاراً شاملاً لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية. فهي تدعو إلى أن يكون الحق في غذاء كافٍ هو الهدف الرئيسي لسياسات الأمن الغذائي، وبرامجه، واستراتيجياته، وتشريعاته؛ وأن مبادئ حقوق الإنسان (المشاركة، والمساءلة، وعدم التمييز، والشفافية، والكرامة الإنسانية، والتمكين، وسيادة القانون) هي التي توجه الأنشطة المُصمَّمة لتحسين الأمن الغذائي؛ وأنه يلزم أن تعمل السياسات، والبرامج، والاستراتيجيات، والتشريعات على تعزيز تمكين أصحاب الحقوق ومساءلة من تقع عليهم مسؤولية أداء الواجب، بما يعزز مبادئ الحقوق والالتزامات وليس الإحسان والصدقات.

3-3 مبادئ روما الخمسة بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام

توفر مبادئ روما الخمسة بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام، التي اعتمدها القمة العالمية للأمن الغذائي في روما في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، دعامة استراتيجية قوية للعمل المنسق من جانب جميع أصحاب المصلحة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، بينما تتبنى النهج المزدوج المسار تجاه محاربة الجوع:

المبدأ 1: الاستثمار في الخطط ذات الملكية القطرية، والرامية إلى توجيه الموارد إلى برامج وشراكات جيدة التصميم ومستندة إلى النتائج.

المبدأ 2: تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتحسين الحوكمة، وتشجيع توزيع الموارد على نحو أفضل، وتلافي الازدواجية في الجهود، وتحديد الثغرات على صعيد الاستجابة.

المبدأ 3: بذل قصارى الجهد لإتباع نهج مزدوج المسار وشامل للأمن الغذائي يتألف مما يلي: (1) إجراءات مباشرة للمكافحة الفورية للجوع في صفوف الفئات السكانية الأضعف؛ (2) وبرامج متوسطة وطويلة الأجل في ميادين الزراعة المستدامة، والأمن الغذائي، والتغذية، وبرامج التنمية الريفية لاستئصال الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بما في ذلك الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ.

المبدأ 4: ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دوراً قوياً من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف، وقدرتها على الاستجابة والتنسيق، وفعاليتها.

المبدأ 5: ضمان التزام جميع الشركاء التزاماً مستداماً وكبيراً بالاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، مع توفير الموارد اللازمة في التوقيت المناسب وبصورة موثوقة، والموجهة للخطط والبرامج المتعددة السنوات.



3-4 الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

صادقت اللجنة، في دورتها الخاصة الثامنة والثلاثين في مايو/أيار 2012، على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي. وهي توفر مرجعاً وتوجيهات لتحسين حوكمة حيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات لتحقيق الأمن الغذائي للجميع، ودعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني (انظر 4-8).

3-5 المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية

أقرت اللجنة، في دورتها الحادية والأربعين التي عقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2014، المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية.

وتعالج هذه المبادئ جميع أنواع الاستثمارات في الزراعة ونظم الأغذية - العامة والخاصة والكبيرة والصغيرة - وعلى امتداد نظم الأغذية من إنتاج السلع وتجهيزها وتسويقها وبيعها بالتجزئة واستهلاكها والتخلص منها. وتتيح إطاراً يمكن لجميع أصحاب المصلحة استخدامها عند تشجيع الاستثمار في الزراعة ونظم الأغذية من خلال وضع سياسات وبرامج وأطر تنظيمية وطنية، وبرامج للمسؤولية الاجتماعية للشركات، واتفاقات أو عقود فردية (انظر القسم 4-2).

3-6 إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة

تمت المصادقة على إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة خلال الدورة الثانية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2015.

ويعرض هذا الإطار كيفية معالجة التحليلات الحرجة لانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، وبناء القدرة على الصمود في الأزمات الممتدة بطريقة تتناسب مع التحديات المحددة لهذه الحالات وتتفادى تفاقم الأسباب الجذرية، وحيثما توجد فرص، تساهم في حلّها. ويهدف إطار العمل إلى توجيه عملية وضع السياسات والإجراءات الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمات الممتدة، وتنفيذها ورصدها.



7-3 الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال

يستند إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكر^{xxvi} إلى سلسلة من خمسة مبادئ أساسية، وهي تنطبق على البلدان التي التزمت بها:

- **الملكية:** يجب أن تضع البلدان النامية سياساتها واستراتيجياتها التنموية الخاصة بها، وأن تدير عملها الخاص في مجال التنمية في الميدان.
- **المواءمة:** يجب على الجهات المانحة أن توائم معونتها مع الأولويات المحددة في استراتيجيات التنمية الوطنية في البلدان النامية.
- **التنسيق:** يجب على الجهات المانحة أن تقوم بتنسيق عملها التنموي فيما بينها لتلافي الازدواجية والتكاليف المرتفعة بالنسبة إلى البلدان الفقيرة.
- **الإدارة لتحقيق النتائج:** يجب أن يُركّز جميع الأطراف المعنيين بالمعونة على نحو أكبر على نتائج المعونة، والفرق الملموس الذي تحدثه في حياة الفقراء.
- **المساءلة المتبادلة:** يجب أن تكون الجهات المانحة والبلدان النامية مسؤولة بصورة أكثر شفافية أمام بعضها البعض بالنسبة إلى استخدام أموال المعونة، وأمام مواطنيها وبرلماناتها بالنسبة إلى تأثيرات المعونة.

وتحدّد شراكة بوسان لتعاون إنمائي فعال^{xxvii} المبادئ التي تمثل الأساس للتعاون الإنمائي الفعال بين الجهات المانحة والبلدان النامية. وتشمل هذه المبادئ ملكية أولويات التنمية من جانب البلدان النامية، والتركيز على النتائج، والشراكات الشاملة من أجل التنمية، والشفافية والمساءلة أمام بعضها البعض. وتتضمن مجالات العمل الفوري تشجيع التنمية المستدامة في حالات النزاع والهشاشة، والشراكات لتعزيز المقاومة، وخفض قابلية التأثر في وجه الأزمات، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة، ومكافحة الفساد والتدفقات غير الشرعية، والقطاع الخاص والتنمية، وتمويل تغيير المناخ.

8-3 إطار العمل الشامل المُحدَّث للأمم المتحدة

إن إطار العمل الشامل المحدث هو نهج منسق على مستوى منظومة الأمم المتحدة لدعم التدابير القطرية التي تؤدي إلى سبل معيشة ريفية مستدامة وصامدة وإلى أمن غذائي وتغذوي. وبهذه الصفة، ليس صكاً متعدد الأطراف أو صكاً حكومياً دولياً. وقد وضع فريق المهام الرفيع المستوى التابع لمنظومة الأمم المتحدة والمعني بالأمن الغذائي العالمي أول إطار عمل شامل في يوليو/تموز 2008، تم تحديثه في 2010، واستُكمل عام 2011 بالنسخة الموجزة لإطار العمل الشامل للأمم المتحدة.

^{xxvi} <http://www.oecd.org/dataoecd/11/41/34428351.pdf>
^{xxvii} <http://www.oecd.org/dac/effectiveness/49650173.pdf>



ويقدم موجز إطار العمل الشامل المحدث عشرة مبادئ رئيسية للعمل هي: مسارات مزدوجة إزاء الأمن الغذائي والتغذوي؛ الحاجة إلى نهج شامل؛ وجود أصحاب الحيازات الصغيرة وبخاصة النساء في صميم هذه التدابير؛ وزيادة التركيز على قدرة تكيف سبل المعيشة الأسرية؛ ومزيد من الاستثمارات الأفضل في الأمن الغذائي والتغذوي؛ وأهمية وجود أسواق وتجارة مفتوحة وحسنة الأداء؛ وقيمة الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة والمتعددة القطاعات؛ والالتزام السياسي المستدام والحوكمة الجيدة؛ والاستراتيجيات القطرية المتمتعة بدعم إقليمي؛ والمساءلة عن النتائج.

9-3 نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية

في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، التزمت الدول الأعضاء في المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بالقضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، مؤكدة "من جديد على حق كل فرد في الحصول على أغذية آمنة وكافية ومغذية بما يتماشى والحق في الحصول على الغذاء الكافي والحقوق الأساسية لكل فرد في التحرر من الجوع". وحظي إعلان روما عن التغذية وإطار العمل ذو الصلة بإقرار الحكومات المشاركة في المؤتمر. ويبرز إعلان روما أن معالجة سوء التغذية بجميع أشكاله بفعالية يقتضي وضع سياسات شاملة مشتركة بين القطاعات والعمل المنسق بين مختلف الجهات الفاعلة على جميع المستويات، ويناشد منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة الأمن الغذائي، تكثيف الجهود وتعزيز التعاون الدولي والتعاون بهذا الشأن. ويكمل هذا الإعلان بإطار عمل يشمل مجموعة من الخيارات السياسية الطوعية والاستراتيجيات لتتخذ فيها الحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، من أجل تنفيذ التزامات المؤتمر وتقديم تقارير عن التقدم المحرز. وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب القرار 259/70^{xxviii}، كلتا الوثيقتين. وأعلن نفس القرار الفترة 2016-2025 عقد العمل من أجل التغذية^{xxix}، ودعا المنظمة ومنظمة الصحة العالمية إلى الإشراف على تنفيذ عقد العمل من أجل التغذية، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بواسطة آليات تنسيق مثل اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي، وبالتشاور مع المنظمات والمنتديات الدولية والإقليمية الأخرى.

10-3 اتفاق باريس خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

اعتمد اتفاق باريس في ديسمبر/كانون الأول 2015 خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويمثل ذلك توافقاً عالمياً للآراء بشأن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، ويحدد خطة عمل عالمية لتحقيق هدف احتواء ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين (2). وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، وهو يقرّ بالأولوية الأساسية لصون الأمن الغذائي والقضاء على الجوع ومواطن الضعف الخاصة بنظم الإنتاج الغذائي أمام الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ.

^{xxviii} http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/259&referer=/english/&Lang=A
^{xxix} <https://www.unscn.org/en/topics/un-decade-of-action-on-nutrition> <http://www.who.int/nutrition/decade-of-action/en/>



3-11 أطر ووثائق أخرى

إن عدداً من الوثائق، والصكوك، والخطط التوجيهية، والبرامج الأخرى توفر مبادئ واستراتيجيات قد تكون ذات صلة بتحقيق الأمن الغذائي. وهي تشمل:

- اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989
- المدة الدولية بشأن تسويق بدائل لبن الأم لعام 1981
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979
- إعلان القضاء على العنف ضد المرأة لعام 1993
- خطة عمل بيجين لضمان حقوق المرأة لعام 1995
- اتفاقيات منظمة العمل الدولية 87، و98، و169
- التقييم الدولي للمعرفة والعلم والتكنولوجيا في المجال الزراعي من أجل التنمية
- الإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية
- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية
- استراتيجية مبادرة تعزيز التغذية للفترة 2016-2020: من الإلهام إلى التأثير
- الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر
- إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030



القسم 4: توصيات للسياسات والبرامج وتوصيات أخرى

مع مراعاة الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، وفي سياق الأطر الشاملة التي ورد وصفها في القسم 3، ثمة توافق دولي واسع بشأن استجابة السياسات المناسبة إلى الأسباب الكامنة وراء الجوع وسوء التغذية في عدد من المناطق. وتستند التوصيات في هذا القسم إلى القرارات التي تمّ التوصل إليها في اللجنة وفي عدة حالات استرشدت بتقارير قائمة على الأدلة صادرة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة. لكن هذه القائمة ليست شاملة وسوف تتطور مع مرور الوقت إذ يجري تحديث الإطار الاستراتيجي العالمي بصورة منتظمة بحيث يراعي قرارات اللجنة. ويعرض القسم 6 عدداً من المجالات حيث توجد ثغرات معترف بها في توافق الآراء في مسائل السياسات.

1-4 النهج المزدوج المسار

أقرت اللجنة ما يلي من التوصيات بشأن السياسات:

- "النهج المزدوج المسار" (النسخة الأولى من الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية - 2012)

2-4 تعزيز الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية

أقرت اللجنة:

- "المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية (2014)"

3-4 الاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة

أقرت اللجنة ما يلي من التوصيات بشأن السياسات:

- "كيفية زيادة الاستثمارات المراعية للأمن الغذائي وأصحاب الحيازات الصغيرة في قطاع الزراعة" (2011)
- "الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية" (2013)
- "ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق" (2016)

4-4 مواجهة التقلب المفرط في أسعار الأغذية

أقرت اللجنة ما يلي من التوصيات بشأن السياسات:

- "تقلب الأسعار والأمن الغذائي" (2011)



5-4 التصدي لقضايا المساواة بين الجنسين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية

أقرت اللجنة ما يلي من التوصيات بشأن السياسات:

- "المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية" (2011)

6-4 زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي بطريقة مستدامة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

أقرت اللجنة ما يلي من التوصيات بشأن السياسات:

- "زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي بطريقة مستدامة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية" (النسخة الأولى من الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية - 2012)

7-4 التغذية

أقرت اللجنة ما يلي من التوصيات بشأن السياسات:

- "التغذية" (النسخة الأولى من الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية - 2012)

وأقرت الاقتراح التالي:

- "مشاركة لجنة الأمن الغذائي العالمي في النهوض بالتغذية" (2016)

8-4 حيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات

أقرت اللجنة:

- "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني" (2012)

9-4 معالجة الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة

أقرت اللجنة:

- "إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة" (2015)

10-4 الحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية



أقرت اللجنة ما يلي من التوصيات بشأن السياسات:
▪ "الحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية" (2012)

11-4 الأمن الغذائي وتغير المناخ

أقرت اللجنة ما يلي من التوصيات بشأن السياسات:
▪ "الأمن الغذائي وتغير المناخ" (2012)

12-4 الوقود البيولوجي والأمن الغذائي

أقرت اللجنة ما يلي من التوصيات بشأن السياسات:
▪ "الوقود البيولوجي والأمن الغذائي" (2013)

13-4 الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق نظم الأغذية المستدامة

أقرت اللجنة ما يلي من التوصيات بشأن السياسات:
▪ "الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق نظم الأغذية المستدامة" (2014)

14-4 مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

أقرت اللجنة ما يلي من التوصيات بشأن السياسات:
▪ "مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية" (2014)

15-4 المياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

أقرت اللجنة ما يلي من التوصيات بشأن السياسات:
▪ "المياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية" (2015)

16-4 التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية؟

أقرت اللجنة ما يلي من التوصيات بشأن السياسات:
▪ "التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية؟" (2016)



القسم 5: الاتحاد والتنظيم لمحاربة الجوع^{xxx}

تُعْتَبَرُ الحوكمة الجيدة للأمن الغذائي والتغذية على كافة المستويات - العالمية، والإقليمية، والوطنية على وجه الخصوص - مطلباً أساسياً لإحراز تقدم في محاربة الجوع وسوء التغذية. وتتطلب الحوكمة الجيدة من الحكومات تحديد أولويات الاستراتيجيات والسياسات، والبرامج، والتمويل من أجل التصدي للجوع وسوء التغذية. كما تتطلب من المجتمع الدولي أن ينسق ويحشد دعماً مجدياً، سواء عن طريق المساعدات الإنسانية أو الإنمائية، الوطنية أو الثنائية أو المتعددة الأطراف، والتي تتماشى مع الأولويات القطرية.

إن استمرار تفشي الجوع على نطاق واسع، وظهور الأزمة الاقتصادية والتقلب المفرط في أسعار الأغذية خلال السنوات الأخيرة قد أظهر مدى هشاشة الآليات العالمية للأمن الغذائي والتغذية. كما أن التنسيق بين الجهات الفاعلة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لم يكن كافياً. وسوف يتطلب التغلب على الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية الترويج لاتساق جميع السياسات الوطنية والدولية المعنية بالحقوق في الغذاء، والسياسات المتقاربة، واستراتيجيات وبرامج تعطي الأولوية العاجلة لتلبية كلٍّ من الاحتياجات طويلة الأجل، ومتطلبات الطوارئ ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية. ويتطلب نجاح المساعي لتحقيق هذه الأهداف دعماً متشعب القطاعات من جانب الحكومة، كما يتطلب إرادة سياسية، وتدابير منسقة طويلة الأجل. وينبغي تمويل التدخلات بصورة ملائمة، والاستفادة من قدرات ملائمة لتنفيذها ورصد تأثيرها^{xxxi}.

1-5 الإجراءات الأساسية على المستوى القطري

تم التأكيد مجدداً في العديد من المناسبات على المسؤولية الرئيسية التي تقع على كاهل الدول لضمان الأمن الغذائي لمواطنيها، بما في ذلك تأكيد مبدأ روما الأول للأمن الغذائي المستدام، والتركيز على الخطط التي تملكها وتوجهها البلدان، والتي تنصّ على ما يلي:

"نحن نؤكد من جديد أن الأمن الغذائي مسؤولية وطنية وأن أية خطط لمواجهة تحديات الأمن الغذائي ينبغي أن تصاغ وطنياً، وتُصمم وتُمتلك وتُدار وتُبنى على التشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وسوف نجعل الأمن الغذائي أولوية عليا وسنعكس ذلك في برامجنا وميزانياتنا الوطنية"^{xxxii}.

^{xxx} يستند هذا القسم بدرجة كبيرة إلى إعلان قمة روما بشأن الأمن الغذائي العالمي لعام 2009، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، وإلى إطار العمل الشامل المحدث التابع للأمم المتحدة، وإلى العديد من الوثائق والصكوك الأخرى التي تعكس توافقاً في الآراء واسع النطاق ومتنامٍ بشأن أفضل السبل لتصميم، وتنسيق، وتنفيذ، ودعم وتمويل ورصد استراتيجيات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية.

^{xxxi} الفقرة 8 من إطار العمل الشامل المحدث التابع للأمم المتحدة.

^{xxxii} الفقرة 9 من إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي.



والتوصيات التالية توطد أهم الدروس للتدابير على المستوى القطري، وهي تشمل من بين غيرها:

- (أ) ينبغي للدول أن تنشئ وتعزز آليات مشتركة بين الوزارات مسؤولة عن الأمن الغذائي الوطني واستراتيجيات، وسياسات وبرامج التغذية؛
- (ب) ينبغي أن تُشكّل وتُنسّق تلك الآليات، بشكل مثالي، على مستوى حكومي رفيع، وأن تُؤخّذ في قانون وطني، وأن تشرك ممثلي الوزارات أو الوكالات الوطنية من جميع المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك الزراعة، والحماية الاجتماعية، والتنمية والصحة، والبنية التحتية، والتعليم، والمالية، والصناعة والتكنولوجيا؛
- (ج) ينبغي للاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي والتغذية، سواء كانت واردة في استراتيجيات إنمائية أوسع نطاقاً أو في استراتيجيات الحد من الفقر، أن تكون شاملة وأن تعزز النظم الغذائية المحلية والوطنية، وأن تتناول جميع ركائز الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك توافرها، وسبل الوصول إليها، واستخدامها، واستقرارها؛
- (د) ينبغي للآليات أن تُنشأ أو تُعزز من أجل تنسيق الاستراتيجيات والتدابير مع المستويات المحلية الحكومية؛ ويجب أن تنظر الدول في إقامة منابر وأطر متعددة الأطراف على المستويين المحلي والوطني من أجل تصميم، وتنفيذ، ورصد استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذية، والتشريعات، والسياسات والبرامج ذات الصلة، ربما من خلال دمج الآليات المتعددة الأطراف مع آليات تنسيق وطنية. ويجب أن يضم أصحاب المصلحة، كيفما هو ملائم، الحكومات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومنظمات المزارعين، وصغار منتجي الأغذية التقليديين، ومنظمات النساء والشباب، وممثلين عن المجموعات الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي، وحينما يكون ملائماً، الجهات المانحة والشركاء في التنمية؛
- (هـ) تطوير و/أو تعزيز عملية رسم الخرائط، وآليات الرصد من أجل زيادة تنسيق التدابير التي يتخذها مختلف أصحاب المصلحة، وتشجيع المساءلة؛
- (و) ولدى تصميم الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للأمن الغذائي والتغذية، يجب أن تسعى الدول إلى النظر في التأثيرات المحتملة اللا متوقعة أو السلبية التي قد تتأتى عنها على الأمن الغذائي والتغذية في دول أخرى.

تنفيذ الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء

وبالإضافة إلى التوصيات الواردة في القسم السابق، فإن الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني تقدّم للبلدان توجيهات عملية لوضع أطر مؤسسية وقانونية فعالة وملائمة، وإنشاء آليات رصد مستقلة، وتنفيذ هذه الأطر.



ويُوصى بالخطوات السبع التالية لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني^{xxxiii}:

الخطوة الأولى: تحديد من هم الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأين يعيشون، ولماذا يعانون من الجوع. واستخدام بيانات مجزأة، وتحليل الأسباب الكامنة وراء انعدام أمنهم الغذائي لتمكين الحكومات من توجيه جهودها بشكل أفضل.

الخطوة الثانية: إجراء تقييم دقيق، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، للسياسات، والمؤسسات، والتشريعات، والبرامج، ومخصصات الميزانية القائمة وذلك لتحديد المعوقات والفرص بشكل أفضل من أجل تلبية الاحتياجات والحقوق المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي.

الخطوة الثالثة: وعلى أساس هذا التقييم، اعتماد استراتيجية وطنية للأمن الغذائي والتغذية قائمة على حقوق الإنسان باعتبارها خارطة طريق للعمل الحكومي المنسق من أجل الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجية غايات، وأطراً زمنية، ومسؤوليات، ومؤشرات للتقييم معروفة للجميع، وينبغي أن تشكل الأساس لتخصيص موارد الميزانية.

الخطوة الرابعة: تحديد أدوار ومسؤوليات المؤسسات العامة ذات الصلة على جميع المستويات لضمان الشفافية، والمساءلة، والتنسيق الفعال، وإذا اقتضت الضرورة ذلك، إنشاء وإصلاح أو تحسين تنظيم هذه المؤسسات العامة وهيكلها.

الخطوة الخامسة: النظر في إمكانية إدماج الحق في الغذاء ضمن التشريعات الوطنية، مثل الدستور، أو قانون إداري، أو قانون قطاعي، وبذلك يوضع معيار ملزم وطويل الأجل للحكومة وأصحاب المصلحة.

الخطوة السادسة: رصد تأثير ونتائج السياسات، والتشريعات، والبرامج، والمشاريع، بغية قياس إنجازات الأهداف المعلنة، وسدّ الثغرات المحتملة، وتحسين العمل الحكومي بصفة مستمرة. ويمكن أن يشمل هذا تقييمات تأثير السياسات والبرامج في ما يتعلق بالحق في الغذاء. ويلزم إيلاء اهتمام خاص إلى رصد حالة الأمن الغذائي للفئات المستضعفة، وخاصة النساء والأطفال والمسنين، ووضعهم التغذوي، بما في ذلك انتشار حالات نقص المغذيات الدقيقة.

الخطوة السابعة: إنشاء آليات للمساءلة والمطالبات، قد تكون قضائية، أو خارج نطاق القضاء، أو إدارية، لتمكين أصحاب الحقوق من مساءلة الحكومات، وضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي دون تأخير عندما لا تُنفذ السياسات أو البرامج، أو لا تُقدّم الخدمات المتوقعة

^{xxxiii} قامت بصياغتها وحدة الحق في الغذاء لدى منظمة الأغذية والزراعة.



2-5 تحسين الدعم الإقليمي للتدابير الوطنية والمحلية

على الرغم من أن المستوى القطري هو المستوى الأكثر حيوية، فإن معظم البلدان أمامها فرصة الاستفادة من تحسين التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي. وتتمثل بعض أدوار المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، وفقاً لولاياتها، في تقديم حوافز سياسية وتوجيهات تقنية لتعزيز الاستجابة على المستوى القطري، والمساعدة في بناء أسواق إقليمية، مع تجميع مخاطر واستجابات أعضائها. وقد طوّر الكثير من المنظمات الإقليمية أطراً سياسية توفر أساساً مفاهيمياً لوضع سياسات وطنية، وتقديم توجيهات عملية بشأن عمليات التخطيط الشامل. وتُعتبر هذه العمليات أساسية لتشجيع ودعم الشراكات اللازمة على المستوى القطري من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

وبإمكان الهيئات الإقليمية، وفقاً لولاياتها، أن تؤدي دوراً مهماً في وضع السياسات الإقليمية للتعامل مع أبعاد الأمن الغذائي والتغذية عبر الحدود، وبناء أسواق إقليمية قوية. وتستند مثل هذه السياسات إلى عوامل التكامل الإقليمية القوية بين الإيكولوجيا والإنتاج والاستهلاك. وهي تلبي الحاجة إلى إدارة مشتركة للموارد العابرة للحدود مثل الأنهار، وأحواض الأنهار، وطبقات المياه الجوفية، والأراضي الرعوية، والموارد البحرية، والإدارة المشتركة للآفات العابرة للحدود. وتشمل مثل هذه السياسات استثماراً إقليمياً لتعزيز الجهود الوطنية، ومعالجة قضايا معينة مثل إزالة الحواجز التجارية بين الأقاليم، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، ومواءمة نظم المعلومات، وتنسيق نظم الرصد لحالات الطوارئ الغذائية، وتعبئة الموارد.

وتوفر المنابر الإقليمية، وفقاً لولاياتها، حيزاً للحوار بين التجمعات الإقليمية، والحكومات، والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة. وهي تيسّر الاتفاق المشترك على المبادئ المشتركة والتدابير المقترحة، وتمهد الطريق لتحسين التوافق بين السياسات. وبإمكانها أيضاً أن تتيح الفرص أمام رصد الأداء وتقييمه، ومتابعة المصروفات الحكومية وتدفقات المعونة، مما يشجع على تنسيق أفضل بين الجهات المانحة، ومصارف التنمية الإقليمية المتعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من كونها غير إقليمية بالمعنى الصارم، فإن تلك المنابر التي تستخدمها البلدان النظيرة أو المتماثلة التفكير مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^{xxxiv} ومجموعة العشرين، تقوم بالعديد من الأدوار ذاتها.

وفي النهاية، يمكن للمنظمات والمنابر الإقليمية أن توفر سطحاً بينياً مفيداً بين المستويين العالمي والوطني، من خلال الإسهام في نشر وتكييف الممارسات والدروس المقبولة دولياً في سياق إقليمي مناسب، وعن طريق مؤسسات أقوى هي أقرب إلى الحكومات الوطنية.

^{xxxiv} <http://www.oecd.org>



ومن أجل التحقيق الكامل للمزايا الواردة أعلاه وتحسين الدعم من جانب الأجهزة الإقليمية إلى التدابير الوطنية، حيثما هو مناسب، يُوصى باتباع الإجراءات التالية، من جملة إجراءات أخرى:

- (أ) تطوير أو تعزيز آليات التنسيق الإقليمية التي تشرك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، لتطوير أو تحديث استراتيجيات أو أطر إقليمية للأمن الغذائي والتغذية، والتي سوف تستفيد من خصائص الإقليم وتفعّل جوانب القوة والمزايا المقارنة لدى المؤسسات الإقليمية الحالية؛
- (ب) التقريب بين مختلف الجهود الإقليمية والإقليمية الفرعية، وتوحيدها أو تنسيقها لوضع استراتيجيات، وسياسات وملكية إقليمية واضحة للأمن الغذائي والتغذية؛
- (ج) تشجيع الارتباطات بين الآليات والأطر الإقليمية واللجنة، وذلك بعدة طرق من بينها تشجيع الاتصال المتبادل الرامي إلى تحسين التقارب بين السياسات واتساقها؛
- (د) تعزيز التوافق والتماسك بين المساهمات التقنية والمالية التي تقدمها المعونة الدولية، والمصارف الإقليمية والوكالات الإقليمية التقنية والمناير الإقليمية للمزارعين، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لدعم الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية؛
- (هـ) زيادة الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة لعمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي، واستخدام الكيانات الإقليمية كشركاء فعالين لدعم تطوير وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج وطنية للأمن الغذائي والتغذية؛
- (و) اتساق السياسات الإقليمية بشأن التجارة في المدخلات والمنتجات الزراعية، ومراعاة المعايير المتفق عليها إقليمياً ودولياً من أجل تيسير التجارة الإقليمية؛
- (ز) النظر في الحاجة، من بين أمور أخرى، لاحتياجات استراتيجية من الأغذية لغايات الطوارئ الإنسانية، وشبكات أمان اجتماعي، أو أدوات أخرى لإدارة المخاطر تشجّع الأمن الغذائي وتفيد النساء والرجال في المجتمعات الفقيرة والمهمشة؛
- (ح) ينبغي تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، وبخاصة من أجل تطوير البنية التحتية، حيث أن لتلك السلاسل القدرة على توسيع الأسواق عن طريق تقديم الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب في القطاع الخاص لكي يقوموا باستثمارات طويلة الأجل في عمليات التجهيز الزراعي والأعمال التجارية الزراعية، مع مراعاة التشريعات الوطنية.

3-5 تحسين الدعم العالمي للتدابير الإقليمية والوطنية، والاستجابة للتحديات العالمية

سيُطلَب التغلب على آفة الجوع تضافر جهود العالم بأسره. ويتوجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بدورين رئيسيين في هذا الصدد: الدور الأول هو تحسين دعمه للجهود الإقليمية والوطنية؛ والثاني هو تنسيق الاستجابات للتحديات العالمية ذات الصلة بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.



وقد أكد المجتمع الدولي مراراً وتكراراً التزامه بدعم الحكومات الوطنية في جهودها الرامية إلى مكافحة الجوع. ويشمل التأكيد على مبدأ روما الأول للأمن الغذائي العالمي المستدام التزاماً "بتكثيف الدعم الدولي لتعزيز الاستراتيجيات الإقليمية الموجهة قطرياً، ولوضع خطط استثمار موجهة قطرياً، ولتشجيع المسؤولية المتبادلة والشفافية والمساءلة". أما المبدأ 2 و4 فيتصلان مباشرة بتحسين الدعم الدولي الذي يُقدم للبلدان^{xxxv}. ويتناول هذه القضية أيضاً بيان "لاكويل" المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي لعام 2009 وإعلان باريس بشأن فاعلية المعونة، وجدول أعمال أكرا.

والجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية الدولية كثيرة ومتنوعة. وهي تتراوح بين بلدان مانحة فردية، ووكالات دولية متعددة الأطراف، ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية، ومنظمات دولية غير حكومية، ومؤسسات للقطاع الخاص. ويتمثل التحدي بالنسبة للحكومة العالمية في ضمان ألا تقوم هذه الجهات الفاعلة المختلفة بأنشطة مزدوجة، وألا تُلقي متطلباتها الإدارية أعباء غير معقولة على عاتق البلدان المستفيدة. ويعني التجزؤ الشديد أن الكثير من البلدان النامية لا تزال تعمل جاهدة للتوفيق بين احتياجاتها الاستراتيجية وأولوياتها الخاصة مع الإجراءات، والشروط، والأطر الزمنية، والحدود القصوى، وملفات طائفة واسعة جداً من الشركاء. وتزداد هذه المشكلة حدة لدى أقل البلدان نمواً، والتي تفتقر عادة إلى الموارد وإلى القدرات لإدارة عدد كبير من الشراكات وتعتمد على المساعدات الدولية بدرجة أكبر.

وتبذل منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة جهوداً كبيرة لتبسيط وتنسيق مساعداتها من خلال ما تقوم به الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، ومن خلال البرمجة المشتركة، وعن طريق بعض الأنشطة من قبيل المفهوم الخاص بتوحيد الأداء^{xxxvi} وقد طوّرت أيضاً إطار العمل الشامل المحدث التابع للأمم المتحدة لتوجيه وتنسيق تدايبرها.

وفي ما يتعلق بالتصدي للتحديات العالمية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، فقد تم إحراز بعض التقدم في تناول القضايا التي تتطلب جهوداً عالمية من قبيل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والموارد الوراثية، وتقلبات الأسعار، والصيد الدولي، والتجارة، ومعايير الأغذية، وغيرها. وعلى الرغم من أن الاهتمام السياسي والأولويات قد تسارعت منذ أزمة الغذاء عام 2008، فسوف يتطلب تحقيق مزيد من التقدم، في كثير من الحالات، إيجاد توافق في الآراء والتغلب على بعض الاختلافات السياسية والاقتصادية الصعبة (انظر القسم 6).

ومع ذلك، يقوم توافق واسع في الآراء حول استراتيجية تهدف إلى تحقيق دعم عالمي محسّن للجهود القطرية والإقليمية، وللتصدي بصورة أفضل للتحديات العالمية، وهي تشمل العناصر الرئيسية التالية، من بين غيرها:

^{xxxv} المبدأ 2: "تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتحسين الحوكمة، وتحسين عملية تخصيص الموارد، وتجنب الازدواجية في الجهود، وتحديد الثغرات على صعيد الاستجابة" والمبدأ 4: ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دوراً قوياً من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف، وقدرتها على الاستجابة والتنسيق، وفعاليتها.

^{xxxvi} <http://www.undg.org/?P=7>



تحسين الدعم العالمي للمستويين الإقليمي والقطري

- (أ) **اعتماد النهج الاستراتيجي والبرامجي:** ينبغي للمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، ووكالات التنمية وغيرها أن تنأى عن المشروعات المنعزلة وتتجه نحو نهج استراتيجي وبرامجي يشتمل على استراتيجيات موجهة قطرياً كركيزة أساسية لها، ويُفضَّل أن يتم ذلك من خلال شراكة مع جهات مانحة أخرى ترمي إلى توسيع نطاق المبادرات؛
- (ب) **التعاون التقني:** ينبغي للبلدان المتقدمة، والبلدان النامية، والوكالات المتعددة الأطراف أن تتعاون من أجل زيادة التآزر في جهودها الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية وذلك عن طريق التعاون التقني، بما في ذلك تطوير القدرات المؤسسية ونقل التكنولوجيا، وزيادة الإنتاجية الزراعية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية؛
- (ج) **التعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي^{xxxvii}** ينبغي لهذا التعاون أن يحظى بالدعم حيث أنه يوفر فرصاً حقيقية لنقل الخبرات السياسية والتكنولوجيات اللازمة لدعم الإنتاجية الزراعية لدى البلدان النامية. وهو يفتح أيضاً آفاق الاستثمار وفرص السوق في ميدان نشاط أكثر يسراً مما هو قائم حالياً بالنسبة لكثير من المنتجين؛
- (د) **الشراكات:** ينبغي للبلدان، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وجميع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، وأصحاب المصلحة الآخرين تشجيع تعزيز الشراكات، والعمل المنسق في الميدان، بما في ذلك برامج مشتركة وبذل الجهود لتنمية القدرات؛ كما يتوجب على منظمات دولية أخرى، وبخاصة وكالات الأغذية التابعة للأمم المتحدة ومقرها روما، أن تعزز أكثر شراكاتها في إطار مبادئ "التسليم كمنظمة واحدة" ومبادرة توحيد الأداء في الأمم المتحدة؛
- (هـ) **رسم خرائط الأمن الغذائي والتغذية وتدفقات الموارد:** دعم التدابير على المستوى القطري التي تسهم في رسم خرائط شاملة لتدابير الأمن الغذائي والتغذية وتدفقات الموارد، تحت إشراف البلد المستفيد، من أجل تشجيع زيادة المواءمة والتقارب^{xxxviii}؛
- (و) **المساعدة الإنمائية الرسمية^{xxxix}:** ينبغي أن تبذل البلدان المانحة جهوداً ملموسة من أجل بلوغ الأرقام المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية ومعدلها 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي^{xl}، إلى البلدان النامية ككل، ومن 0.15 إلى 0.2 في المائة إلى أقل البلدان نمواً، حسب الاقتضاء.

^{xxxvii} http://southsouthconference.org/wp-content/uploads/2009/10/E_Book.pdf

^{xxxviii} الفقرة 54 من التقرير النهائي للدورة السابعة والثلاثين للجنة.

^{xxxix} يجري تحديث الإحصاءات الخاصة بالمعونة الإنمائية الرسمية بصورة منتظمة من جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:

http://www.oecd-ilibrary.org/development/development-aid-net-official-development-assistance-oda_20743866-table1

^{xl} في عام 1970، تم الاتفاق لأول مرة على الرقم المستهدف 0.7 في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية/إجمالي الدخل الوطني وتمت المصادقة عليه مرات عدة على أعلى مستوى أثناء المؤتمرات الدولية للمعونة والتنمية: في 2005، اتفقت البلدان الـ 15، التي كانت أعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام 2004، على بلوغ هذا الهدف بحلول 2015. واستخدم الرقم المستهدف 0.7 في المائة كمرجع بالنسبة للالتزامات السياسية لعام 2005 لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من الاتحاد الأوروبي، وقمة جرينجر للثمانية الكبار والقمة العالمية التابعة للأمم المتحدة.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.



(ز) **المساعدة الغذائية:** ينبغي للبلدان التي تقدم المساعدة الغذائية أن تضعها على أساس تقييم سليم للاحتياجات، تشارك فيه الجهات المستفيدة وأصحاب شأن آخرون، حيثما أمكن، وأن تستهدف بشكل خاص الفئات المحتاجة والمستضعفة. ويجب أن تُقدّم المساعدة الغذائية فقط حين تشكّل الوسيلة الأكثر فعالية وملاءمة لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية لدى الشعوب الأضعف. ويمكن أن تؤدي المساعدة الغذائية دوراً حيوياً في إنقاذ الأرواح، وحماية سبل المعيشة، وبناء قدرة الناس على الصمود. وعلى غرار كافة أشكال المساعدة، ينبغي للمساعدة الغذائية أن تتلافى خلق حالة تبعية واثكال لدى المتلقين. وينبغي شراء الأغذية، حيثما كان ذلك ممكناً وملائماً، على أساس محلي وإقليمي، أو أن تُوفّر على شكل مال نقدي أو قسائم تحويل.

(ح) **الدين الخارجي:** ينبغي للبلدان والمنظمات الدولية أن تنظر في إمكانية مواصلة تدابير تخفيف أعباء الديون الخارجية من أجل تحرير الموارد لمكافحة الجوع، والتخفيف من وطأة الفقر في الريف والحضر، وتعزيز التنمية المستدامة^{xli}.

التصدي للتحديات العالمية

- (أ) **التجارة:** يمكن أن تؤدي التجارة المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية دوراً رئيسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر، وكذلك في تحسين الأمن الغذائي والتغذية على المستوى الوطني؛ وينبغي للبلدان أن تشجّع التجارة الإقليمية والدولية باعتبارها إحدى الأدوات الفعالة اللازمة للتنمية؛ ومن المهم ضمان اتساق السياسات التجارية والإمائية والبيئية، والوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على نتائج استراتيجيات مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي؛
- (ب) **تغير المناخ:** زيادة القدرات الوطنية لدى البلدان النامية، وتعزيز التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا الآيلة إلى تحسين التكيف مع التأثيرات السلبية لتغير المناخ، وكفاءة نظم الإنتاج؛
- (ج) **البحوث:** تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وكذلك البحوث الزراعية الوطنية والدولية، بما في ذلك التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال البحوث، وبخاصة تحت مظلة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وبالتنسيق مع المؤتمر العالمي المعني بالبحوث الزراعية من أجل التنمية^{xlii}.

4-5 لكي يحدث ذلك: ربط السياسات والبرامج بالموارد

^{xli} خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996، الفقرة 53، الهدف 6-2، والفقرة 53، البنود (م) و (ن)؛ والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، الفصل الثالث، الفقرة 11.

^{xlii} <http://www.fao.org/docs/eims/upload/294891/GCARD%20Road%20Map.pdf>. أدت إسهامات آلاف أصحاب المصلحة من جميع القطاعات والتفاعلات الدينامية بينهم إلى إنشاء خارطة الطريق للمؤتمر العالمي المعني بالبحوث الزراعية من أجل التنمية، موفرة مساراً واضحاً إلى الأمام بالنسبة لجميع المعنيين. وتبرز خارطة الطريق التغيرات العاجلة اللازم إدخالها عالمياً على نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية، لتناول الأهداف العالمية لتخفيض معدلات الجوع والفقر، وخلق فرص زيادة الدخل مع ضمان الاستدامة البيئية في نفس الوقت، والوفاء بصفة خاصة باحتياجات المزارعين والمستهلكين الذين يعانون من فقر الموارد.



تتوقف استدامة الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع في المقام الأول على الإنفاق العام للبلدان. وفي ما يتعلق بالتمويل القطاعي في البلدان النامية، هناك توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى زيادة حصة الإنفاق العام المركز على الزراعة، والأمن الغذائي والتغذية. وعلى الرغم من وجود تفاوت ملحوظ بين تقديرات المتطلبات التمويلية العالمية، فإن هناك اتفاقاً عاماً على ضرورة عكس التراجع في الاستثمار في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتغذية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية والتعويض عنه، وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في الماضي.

ينبغي للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى أن تأخذ في الاعتبار العناصر التالية، من بين غيرها، عند اتخاذ قرار بشأن وضع استراتيجيات التمويل:

- (أ) ينبغي للميزانيات الوطنية أن تُخصص بوضوح موارد مستقرة ومجدية لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية، وينبغي أن يُخصص استخدامها بصورة شفافة وقابلة للمساءلة. وينبغي للدول أن تسعى جاهدة لضمان ألا تؤثر التخفيضات في الميزانية سلباً على حصول الفئات الأشد فقراً في المجتمع على غذاء كافٍ^{xliii}؛
- (ب) يجب أن تشمل التقديرات العالمية تكلفة تطوير وتنفيذ برامج اجتماعية محسّنة وأكثر استدامة وشبكات أمان، كعنصر ملازم لجدول أعمال الأمن الغذائي والتغذية؛
- (ج) الأهمية الرئيسية للاستثمار الخاص المحلي في الزراعة ولاسيما استثمارات المزارعين، وضرورة إيجاد طرق لحشد وتحرير قدرات إضافية من قدرات الاستثمار المحلي، وذلك عن طريق زيادة إمكانيات الحصول على الخدمات المالية والوصول إلى الأسواق؛ فقد يتطلب ذلك هُجج تمويل ابتكارية من أجل: تقليص مخاطر الإقراض للزراعة؛ وتطوير النواتج المالية المناسبة للمزارعين؛ وتحسين أداء الأسواق الزراعية؛ وزيادة إلمام المزارعين بالمسائل المالية؛
- (د) لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دوراً مهماً في تنسيق وتسريع تخطيط وتنفيذ خطط الاستثمار الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية؛ ولا يجب أن تقتيد مكافحة نقص التغذية والجوع بالدخول الحالية المتوافرة لدى البلدان النامية. كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية ذات أهمية حاسمة لدعم الاستثمارات الرئيسية العامة بما في ذلك البرامج الاجتماعية، وشبكات الأمان، والبنية التحتية، والبحوث والإرشاد الزراعي، وتطوير القدرات؛ وينبغي تحسين الشفافية والمساءلة في الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛
- (هـ) يُعتبر الاستثمار الخاص مصدراً مهماً لتمويل الاستثمار، ويُعدّ مكماً للاستثمار العام الذي يركز على المساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن يجب أن يتم هذا الاستثمار في سياق يضمن الاتساق مع الأهداف الوطنية للأمن الغذائي والتغذية؛

^{xliii} بالاستناد إلى الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، الخطوط التوجيهية 12-1،



- (و) تشكّل التحويلات مصدراً مهماً لتمويل التنمية والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية. ويجب أن تُبذل جهود لتيسير تعبئة موارد التحويلات لغاية التنمية، والأمن الغذائي والتغذية؛
- (ز) ويُعدّ رسم خرائط تدابير الأمن الغذائي والتغذية، وارتباطها بتدفقات الموارد مهما لتعزيز زيادة مواءمة الموارد دعماً للاستراتيجيات والبرامج الوطنية والإقليمية.

5-5 الرصد والمتابعة

تنص وثيقة إصلاح اللجنة على أن أحد أدوار هذه اللجنة يقضي "بتعزيز المساءلة وتقاسم الممارسات الفضلى على المستويات كافة". وبهذا المعنى، "من شأن اللجنة أن تساعد البلدان والأقاليم، حسب الاقتضاء، على النظر في ما إذا كان يتم تحقيق الأهداف، وفي سبل الحد من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي على نحو أسرع وأكثر فعالية. وسيطلب ذلك وضع آلية مبتكرة، بما في ذلك تحديد مؤشرات مشتركة، لرصد التقدم المحرز نحو الأهداف والتدابير المتفق عليها، مع الأخذ في الاعتبار للدروس المستخلصة من عملية اللجنة ذاتها ومحاولات الرصد الأخرى". وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأ مكتب اللجنة مجموعة عمل مفتوحة العضوية لوضع مقترحات لأجل الرصد الفعال، سوف تُدرج في النسخ اللاحقة من الإطار الاستراتيجي العالمي فور اعتمادها من جانب اللجنة.

ويتطلب وضع استراتيجية شاملة وقابلة للمساءلة للأمن الغذائي والتغذية العديد من المكونات المستقلة، والتي تتفاوت من حيث أهدافها، والنهج الذي تتبّعه، والمستوى المفضل للتنفيذ. وترد في ما يلي المواصفات الأساسية والخطوط التوجيهية لبعض أهم هذه العناصر.



(أ) المساءلة بشأن الالتزامات والنتائج

إن المساءلة بشأن الالتزامات والنتائج جوهرية، وبخاصة للمضي قدماً في الأعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان التي تحوز التقدم الأكبر في مجالي الأمن الغذائي والتغذية هي البلدان التي أظهرت الإرادة السياسية الأكبر، إضافة إلى التزام سياسي ومالي قوي ومفتوح وشفاف بالنسبة إلى جميع أصحاب المصلحة. ويجب أن تشمل الأهداف الواجب رصدها النواتج التغذوية، والحق في مؤشرات غذائية، وأداء القطاع الزراعي، والتقدم باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف 2، والغايات المتفق عليها إقليمياً.

المبادئ الخمسة التي ينبغي تطبيقها على نظم الرصد والمساءلة هي كالتالي:

- (1) يجب أن تستند إلى حقوق الإنسان، مع إشارة خاصة إلى الأعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ؛
- (2) يجب أن تسمح بمساءلة صانعي القرارات؛
- (3) يجب أن تكون تشاركية، وأن تشمل عمليات تقييم يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة والمستفيدين، بما فيهم الأكثر عرضة؛
- (4) يجب أن تكون مبسّطة، إنمّا مفهومة، ودقيقة، وجيدة التوقيت، ومفهومة من الجميع، على أن تضمّ مؤشرات مجزأة حسب الجنس، والفئة العمرية، والإقليم، إلخ، تبيّن الأثر، والعملية، والنواتج المتوقعة؛
- (5) ينبغي ألا تكون نسخة عن النظم القائمة، بل أن تستفيد من القدرات الإحصائية والتحليلية الوطنية وتعززها.

ويجري حالياً رصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق غايات الأمن الغذائي والتغذية في العديد من المنتديات، بما في ذلك الأجهزة الدولية والإقليمية والوطنية. وفي حين تواصل الأجهزة الدولية عملها في مجال الرصد العالمي للجوع وسوء التغذية، والتقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تضع البلدان آلياتها الخاصة لإشراك أصحاب شأن متعدّدين في رصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها، ورفع تقارير بشأنها، والنظر في خيارات من أجل حوكمة فعالة وشاملة للأمن الغذائي والتغذية على الصعيد الوطني.

(ب) رصد انعدام الأمن الغذائي والجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله

يتعلق هذا المكوّن برصد الجوع الفعلي، أكان قصير الأجل أو طويل الأجل. وينبغي أن يمثل ذلك المسؤولية الرئيسية للبلدان، بدعم من المنظمات الإقليمية والدولية. وينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي الاضطلاع بأدوار مهمة في هذا الصدد، تشمل ضمن أمور أخرى، جنبا إلى جنب مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي، نشر تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم بشكل سنوي، وهو التقرير الذي يوحد البيانات التحليلية الواردة من البلدان الأعضاء؛ لدعم نظم المعلومات الوطنية؛ وتوفير تحليل مواطن الضعف التعرض، ورسم الخرائط^{xliv} وعمليات تقييم احتياجات الأمن الغذائي المهمة لمساعدة البلدان على الحيلولة دون حدوث

<http://vam.wfp.org/> xliv



أزمات غذائية وعلى مواجهتها. ويرد وصف لرصد المعلومات وأعمال التحليل الجارية حالياً في إطار العمل الشامل المحدّث التابع للأمم المتحدة.

إن وجود نظم معلوماتية جيدة الأداء، ونظم رصد ومساءلة مزودة بمعلومات مجزأة حسب الجنس والفئة العمرية، مهم لتحديد الحالة الراهنة للتنمية الزراعية، والأمن الغذائي والتغذية، وممارسة الحق في الغذاء في بلد معين؛ وتحديد نطاق الاحتياجات وتوزيعها فيما بين مجموعات سبل المعيشة المختلفة؛ وتشجيع مزيد من الفعالية، والمساءلة، والشفافية وتنسيق الاستجابات لهذه الاحتياجات.

وهناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية لتحسين نظم المعلومات، وجمع البيانات، واتساق المنهجيات والمؤشرات لتقدير مستويات الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله.

وفي هذا الصدد، وافقت اللجنة على التوصيات التالية^{xlv}:

- (1) صادقت على المقترح الذي ينص بإنشاء مجموعة من المؤشرات الأساسية للأمن الغذائي، بما في ذلك وضع معايير مقبولة دولياً، واعتمادها، والترويج لها؛
- (2) أوصت بشدة بأن تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتحسين قياسها لنقص التغذية مع التركيز بصفة خاصة على تحسين التوقيت ودقة البيانات والبارامترات القياسية الأساسية المدرجة في المنهجية؛
- (3) شجعت بقوة منظمة الأغذية والزراعة والوكالات الأخرى ذات الصلة على تعزيز جهودها في مجال تنمية قدراتها من أجل النهوض بكل من إحصاءات الأغذية الأساسية والإحصاءات الزراعية، والنظم الخاصة برصد الأمن الغذائي؛
- (4) حثت البلدان على تعزيز نظمها الخاصة بالمعلومات الوطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية؛
- (5) شددت على ضرورة إدماج جميع التدابير المتعلقة بمعلومات الأمن الغذائي والتغذية على جميع المستويات على نحو أفضل، وشجعت على حشد الموارد من أجل تحقيق هذه الغاية؛
- (6) أوصت بتكثيف الحوار بين صانعي السياسات، والوكالات الإحصائية، ومزودي البيانات من أجل تحسين عملية تحديد وربط الاحتياجات من المعلومات لأجل تصميم سياسات الأمن الغذائي وتنفيذها ورصدها لتوفير هذه المعلومات

(ج) رسم خرائط تدابير الأمن الغذائي والتغذية

ويتمثل مكوّن آخر في استراتيجية الرصد في رسم خارطة التدابير والمبادرات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية على المستويات كافة.

^{xlv} الفقرة 57 من التقرير النهائي للدورة السابعة والثلاثين للجنة.



وفي هذا الصدد، صادقت اللجنة على التوصيات التالية^{xlvi}:

- (1) حثت أصحاب المصلحة المعنيين والقطاعات ذات الصلة على المشاركة في مساعدة البلدان في عملية رسم خرائط لتدابير الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذها، وعلى إقامة شراكات مناسبة متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة والعمل على اتساق الأساليب؛
- (2) ينبغي توفير موارد كافية لتمويل أنشطة المتابعة وذلك لإمداد البلدان المهمة بدعم تقني من أجل وضع وتنفيذ نظم رسم خرائط للأمن الغذائي والتغذية كجزء من جهودها الوطنية لرصد التنمية؛
- (3) يجب أن تشكّل عملية رسم خرائط لتدابير الأمن الغذائي والتغذية جزءاً لا يتجزأ من نظم المعلومات الوطنية التي تشمل قطاع الأغذية والزراعة، كما ينبغي استخدام منهجية معيارية على المستوى القطري.

(د) رصد ومتابعة حالة تنفيذ توصيات اللجنة

تماشياً مع الولاية الممنوحة للجنة، ينبغي إيجاد بعض السبل لرصد حالة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة، بما يسمح بتعزيز أدوار اللجنة في مجالي التنسيق والتقارب بين السياسات. وأقرت اللجنة نهجاً منهجياً كخطوة أولى نحو وضع إطار لرصد قرارات اللجنة وتوصياتها. ويستند النهج إلى معايير التقييم التالية: جدوى اللجنة؛ والطابع الشامل والمشاركة؛ والتنسيق والعمل؛ وتعزيز تقارب السياسات؛ وصنع القرارات بالاستناد إلى الأدلة؛ واستراتيجية اللجنة الخاصة بالاتصالات؛ وقابلية الاستجابة لدى اللجنة؛ وتأثير اللجنة؛ والقدرة على الاستيعاب.

وأقرت اللجنة الاختصاصات المتعلقة بتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في تطبيق قرارات اللجنة وتوصياتها من خلال تنظيم فعاليات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتقدم هذه الاختصاصات توجيهات إلى أصحاب المصلحة لتبادل الخبرات والدروس المستخلصة، بشكل طوعي، في تطبيق قرارات اللجنة وتوصياتها من خلال تنظيم فعاليات. كما توفر إطار عمل لأصحاب المصلحة للمساهمة في أحداث مواضيعية عالمية ستعقد أثناء الجلسات العامة. وسيتمثل الهدف من وراء هذه الفعاليات في استعراض استخدام وتطبيق قرارات اللجنة وتوصياتها.

^{xlvi} الفقرتان 54-55 من التقرير النهائي للدورة السابعة والثلاثين للجنة، صادقت اللجنة كذلك على عدد من التوصيات البرمجية والتقنية المحددة ذات الصلة برسم الخرائط التي يمكن الاطلاع عليها في الملحق ياء من ذلك التقرير.



القسم 6: المسائل التي قد تستوجب مزيداً من الاهتمام

نظراً إلى تنوع وجهات النظر، قد تتطلب بعض القضايا مزيداً من الاهتمام من جانب الأسرة الدولية سيما حين تكون هذه المسائل ذات الصلة بالنقاش الدولي حول الأمن الغذائي والتغذية. وترد أدناه قائمة غير شاملة بهذه المسائل، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنه يتوجب على اللجنة أن تتطرق إليها^{xlvi}:

- (أ) السبل لتحسين اندماج صغار المنتجين، ولا سيما النساء منهم، في الأسواق ووصولهم إليها؛
- (ب) السبل للدفع قدماً بالتنمية الريفية من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذية في سياق الهجرة من الريف إلى الحضر؛
- (ج) الطلب على المياه للإنتاج الزراعي، ولا استخدامات أخرى، وسبل تحسين إدارة المياه؛
- (د) ضرورة أن يعترف النظام التجاري الدولي والسياسات التجارية على نحو أفضل، بالشواغل المتصلة بالأمن الغذائي؛
- (هـ) إدارة سلسلة الأغذية وتأثيراتها على الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك سبل تشجيع الممارسات العادلة والتنافسية، وللتخفيف من خسائر ما بعد الحصاد ومن الهدر في الأغذية؛
- (و) تأثيرات المعايير الغذائية، بما فيها المعايير الخاصة، المتصلة بالإنتاج، والاستهلاك، والنماذج التجارية، وبخاصة في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية؛
- (ز) استخدام التكنولوجيات الملائمة ونقلها في مجال الزراعة، ومصائد الأسماك، والغابات، بما في ذلك الأخذ في الاعتبار لتأثيرات نظم الملكية الفكرية على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية؛
- (ح) نهج تراعي التغذية وتشكل جزءاً لا يتجزأ من وضع الخطط والبرامج الخاصة بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة؛
- (ط) تعزيز حوار السياسات وتشجيع القرارات المستندة إلى العلم حول التكنولوجيا الحيوية، بطريقة تروج للزراعة المستدامة وتحسن الأمن الغذائي والتغذية.

^{xlvi} بعد اعتماد النسخة الأولى من الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية في عام 2012، عاجلت اللجنة بعض المسائل الواردة في هذا القسم. ويمكن الاطلاع على التوصيات الناتجة عن ذلك والمتفق عليها بشأن هذه المسائل في القسم 4.